

Distr.: General
14 January 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي

الآراء التي اعتمدها الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في دورته
السابعة والستين المعقودة في الفترة ٢٦-٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٣

الرأي رقم ٢٦/٢٠١٣ (فيت نام)

بلاغ موجه إلى الحكومة في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢

بشأن فرانسيس كزافيي دانغ سوان ديو، بيتر هو دو ك هو، جون دو بابتيست نغوين
فان أوي، أنطوني تشو مانه سون، أنطوني داو فان دونغ، بيتر تران هيو دو ك، باولوس لي
فان سون، هونغ أنه نونغ، جون دو بابتيست فان دوييت، بيتر نغوين سوان أنه، بول
هو فان أوانه، جون تاي فان دونغ، بول تران مينه نهات، ماري تا فونغ تان، فو أنه بينه
تران، بيتر نغوين دينه كوونغ

ردّت الحكومة على البلاغ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

الدولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

١- أنشئ الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي بموجب القرار ٤٢/١٩٩١ الصادر
عن لجنة حقوق الإنسان سابقاً. التي مدّدت ولاية الفريق العامل ووضّحتها في
قرارها ٥٠/١٩٩٧. وقد أقرّ مجلس حقوق الإنسان هذه الولاية في مقرره ١٠٢/٢٠٠٦
ومددها لثلاث سنوات أخرى بموجب قراره ١٨/١٥ المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.
وأحال الفريق العامل البلاغ المذكور أعلاه إلى الحكومة، وفقاً لأساليب عمله
(الوثيقة A/HRC/16/47، المرفق، و Corr.1).

(A) GE.14-10285 130214 140214



الرجاء إعادة الاستعمال



* 1 4 1 0 2 8 5 *

٢- ويرى الفريق العامل أن سلب الحرية إجراء تعسفي في الحالات التالية:

- (أ) إذا اتُّضحت استحالة الاحتجاج بأي أساس قانوني لتبرير سلب الحرية (مثل إبقاء الشخص رهن الاحتجاز بعد قضاء مدة عقوبته أو رغم صدور قانون عفو ينطبق عليه) (الفئة الأولى)؛
- (ب) إذا كان سلب الحرية ناجماً عن ممارسة الحقوق أو الحريات التي تكفلها المواد ٧ و ١٣ و ١٤ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذلك، في حالة الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المواد ١٢ و ١٨ و ١٩ و ٢١ و ٢٢ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ من العهد (الفئة الثانية)؛
- (ج) إذا كان عدم التقيد كلياً أو جزئياً بالقواعد الدولية المتصلة بالحق في محاكمة عادلة، وهي القواعد المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي الصكوك الدولية ذات الصلة التي قبلتها الدولة المعنية، من الخطورة بحيث يصير سلب الحرية تعسفياً (الفئة الثالثة)؛
- (د) إذا تعرض ملتمسو اللجوء أو المهاجرون أو اللاجئون للاحتجاز الإداري لمدة طويلة دون إمكانية المراجعة أو التظلم إدارياً أو قضائياً (الفئة الرابعة)؛
- (هـ) إذا شكّل سلب الحرية انتهاكاً للقانون الدولي بسبب التمييز على أساس المولد؛ أو الأصل القومي أو الإثني أو الاجتماعي، أو اللغة، أو الدين، أو الوضع الاقتصادي، أو الرأي السياسي أو غيره، أو نوع الجنس، أو الميل الجنسي، أو الإعاقة أو أي وضع آخر، على نحو يهدف إلى تجاهل المساواة في حقوق الإنسان أو قد يؤدي إلى ذلك (الفئة الخامسة).

المعلومات الواردة

البلاغ الوارد من المصدر

٣- قدّمت الحالة الموجزة أدناه إلى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي كما يلي:

٤- تعرض المواطنون الفيتناميون الآتون للاعتقال والاحتجاز:

- فرانسيس كزافيي دانغ سوان ديو، مولود في عام ١٩٧٩، ومنظم مجتمعي، ومواطن صحفي في صحيفة "Vietnam Redemptorist News" الإلكترونية، وأحد الموقعين على عريضة تنادي بإطلاق سراح الدكتور تسو هوي ها فو؛ وهو مقيم بصفة اعتيادية في مدينة فينه، بإقليم نغهي آن. وقد اعتُقل في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١١، في مطار تان سون نحات الدولي، مقاطعة تان بينه، مدينة هو شي مينه، ونُقل إلى مركز الاحتجاز باء ١٤، بلدية تانه لبيت، مقاطعة تانه تري، بمدينة هانوي؛

- بيتر هو دو ك هو، مولود في عام ١٩٧٤، ومنظم مجتمعي، وناشط اجتماعي، ومواطن صحفي في صحيفة "Vietnam Redemptorist News" الإلكترونية، وأحد الموقعين على عريضة تنادي بإطلاق سراح الدكتور تسو هوي ها فو؛ وهو مقيم بصفة اعتيادية في مدينة فينه، بإقليم نغهي آن. وقد اعتُقل في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١١، في مطار تان سون نهات الدولي، مقاطعة تان بينه، مدينة هو شي مينه، ونُقل إلى مركز الاحتجاز باء ١٤، بلدية تانه لبيت، مقاطعة تانه تري، بمدينة هانوي؛
- جون دو بابتيسست نغويين فان أوي، مولود في عام ١٩٨١، وعضو في رعية المخلص الأقدس ورعية أبرشية بين هوا، كنيسة فينه، ومواطن صحفي في صحيفة "Vietnam Redemptorist News" الإلكترونية؛ وأحد الموقعين على عريضة تنادي بإطلاق سراح الدكتور تسو هوي ها فو؛ وهو مقيم بصفة اعتيادية في دي آن، بإقليم بينه دوانغ. وقد اعتُقل في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١١، في مطار تان سون نهات الدولي، في مقاطعة تان بينه، مدينة هو شي مينه، ونُقل إلى مركز الاحتجاز باء ١٤، بلدية تانه لبيت، مقاطعة تانه تري، بمدينة هانوي؛
- أنطوني تشو مانه سون، مولود في عام ١٩٨٩، ومتطوع اجتماعي، ومشارك في تدريب نظمته الصحيفة الإلكترونية "Vietnam Redemptorist News" بشأن صحافة المواطن، وهو مقيم بصفة اعتيادية في مدينة فينه، بإقليم نغهي آن. اعتُقل في ٢ آب/أغسطس ٢٠١١، في مدينة فينه، ونُقل إلى مركز الاحتجاز نغهي كيم، مقاطعة نغهي لوك، بإقليم نغهي آن؛
- أنطوني داو فان دونغ، مولود في عام ١٩٨٦، ومتطوع اجتماعي، ومشارك في تدريب نظمته الصحيفة الإلكترونية "Vietnam Redemptorist News" بشأن صحافة المواطن، وأحد الموقعين على عريضة تنادي بإطلاق سراح الدكتور تسو هوي ها فو؛ وهو مقيم بصفة اعتيادية في مدينة فينه، بإقليم نغهي آن. وقد اعتُقل في ٢ آب/أغسطس ٢٠١١، في مدينة فينه، ونُقل إلى مركز الاحتجاز نغهي كيم، مقاطعة نغهي لوك، بإقليم نغهي آن؛
- بيتر تران هيو دو ك، متطوع اجتماعي، ومشارك في تدريب نظمته الصحيفة الإلكترونية "Vietnam Redemptorist News" بشأن صحافة المواطن؛ وهو مقيم بصفة اعتيادية في مدينة فينه، بإقليم نغهي آن. وقد اعتُقل في ٢ آب/أغسطس ٢٠١١، بمقره في مدينة فينه، ونُقل إلى مركز الاحتجاز نغهي كيم، مقاطعة نغهي لوك، بإقليم نغهي آن؛
- بولوس لي فان سون، مولود في عام ١٩٨٥، ومدون وصحفي لدى الصحيفة الإلكترونية "Vietnam Redemptorist News"، وأحد الموقعين على عريضة تنادي بإطلاق سراح الدكتور تسو هوي ها فو وسراح صحفي يغطي محاكمته؛ وهو

مقيم بصفة اعتيادية في مقاطعة هوانغ ماي، هانوي. وقد اعتُقل في ٢ آب/ أغسطس ٢٠١١، خارج منزله في هانوي، ونُقل إلى مركز الاحتجاز بـ ١٤، في بلدية تانه لبيت، مقاطعة تانه تري، هانوي، ثم إلى مركز الاحتجاز ١ (سجن هوا لو)، بلدية سوان فونغ، مقاطعة تو ليم، هانوي؛

- هونغ أنه نونغ، مولود في عام ١٩٨٨، ومدون ومشارك في الأنشطة الدينية التي تنظمها الكنيسة المعمدانية؛ وهو مقيم بصفة اعتيادية في إقليم لانغ سون. وقد اعتُقل في ٥ آب/أغسطس ٢٠١١ في هانوي، ونُقل إلى مركز الاحتجاز بـ ١٤، بلدية تانه لبيت، مقاطعة تانه تري، هانوي؛

- جون دو بابتيسست فان دوييت، مولود في عام ١٩٨٠، ورئيس نقابة فينه للعمال الكاثوليك، في هانوي؛ وصحفي لدى الصحيفة الإلكترونية "Vietnam Redemptorist News" ومشارك في تغطية محاكمة الدكتور تسو هوي ها فو؛ وهو مقيم بصفة اعتيادية في مدينة فينه، بإقليم نغهي آن. وقد اعتُقل في ٧ آب/أغسطس ٢٠١١ في مدينة فينه، ونُقل إلى مركز الاحتجاز بـ ١٤، بلدية تانه لبيت، مقاطعة تانه تري، هانوي؛

- بيتر نغوين سوان أنه، مولود في عام ١٩٨٢، وهو ناشط اجتماعي؛ وهو مقيم بصفة اعتيادية في مدينة فينه، بإقليم نغهي آن. وقد اعتُقل في ٧ آب/أغسطس ٢٠١١ في مدينة فينه، واحتُجز في مركز الاحتجاز بـ ١٤، بلدية تانه لبيت، مقاطعة تانه تري، هانوي؛

- بول هو فان أوانه، مولود في عام ١٩٨٥، وهو ناشط اجتماعي، ومشارك في تدريب نظمته الصحيفة الإلكترونية "Vietnam Redemptorist News" بشأن صحافة المواطن؛ وهو مقيم بصفة اعتيادية في مدينة فينه، بإقليم نغهي آن. وقد اعتُقل في ١٦ آب/أغسطس ٢٠١١ في تو دوك، مدينة هو شي مينه، ونُقل إلى مركز الاحتجاز بـ ٣٤، نغوين فان سو ٢٣٧، البلدية ١، بمدينة هو شي مينه، ثم إلى مركز الاحتجاز بـ ١٤، بلدية تانه لبيت، مقاطعة تانه تري، هانوي؛

- جون تاي فان دونغ، مولود في عام ١٩٨٨، ومشارك في تدريب نظمته الصحيفة الإلكترونية "Vietnam Redemptorist News" بشأن صحافة المواطن، ومشارك في تغطية محاكمة الدكتور تسو هوي ها فو؛ وهو مقيم بصفة اعتيادية في هانوي. وقد اعتُقل في ١٩ آب/أغسطس ٢٠١١، في هانوي، ونُقل إلى مركز الاحتجاز بـ ١٤، بلدية تانه لبيت، مقاطعة تانه تري، هانوي؛

- بول تران مينه نجات، مولود في عام ١٩٨٨، وصحفي لدى الصحيفة الإلكترونية "Vietnam Redemptorist News"؛ وهو مقيم بصفة اعتيادية في مدينة هو شي مينه.

وقد اعتُقل في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١١ في جامعة هو شي مينه للغات الأجنبية وتكنولوجيا المعلومات، ١٥٥ سو فان هان، البلدية ١٣، المقاطعة ١٠، مدينة هو شي مينه، ونُقل إلى مركز الاحتجاز باء ٣٤، ٢٣٧ نغوين فان سو، البلدية ١، مدينة هو شي مينه، ثم إلى مركز الاحتجاز باء ١٤، بلدية تانه لبيت، مقاطعة تانه تري، هانوي؛

- ماري تا فونغ تان، مولودة في عام ١٩٦٨، وصحفية مستقلة ومدونة معروفة؛ وهي مقيمة بصفة اعتيادية في مدينة هو شي مينه. وقد اعتُقلت في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ في هو شي مينه، ونُقلت إلى سجن فان دانغ لو (PA 24)، شارع فان دانغ لو ٤، مقاطعة بينه تانه، بمدينة هو شي مينه؛
- فو آنه بينه تران، مولود في عام ١٩٧٤، وكاتب أغان وناشط اجتماعي؛ وهو مقيم بصفة اعتيادية في مدينة هو شي مينه. وقد اعتُقل في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، في منزله في مدينة هو شي مينه، ونُقل إلى سجن فان دانغ لو (PA 24)، شارع فان دانغ لو ٤، مقاطعة بينه تانه، بمدينة هو شي مينه؛
- بيتر نغوين دينه كوونج، مولود في عام ١٩٨١، وناشط يدافع عن باقي الأشخاص الموقوفين المذكورين أعلاه؛ وهو مقيم بصفة اعتيادية في مدينة فينه، مقاطعة نغهي آن. وقد اعتُقل في الشارع في مدينة فينه، ونُقل إلى مركز الاحتجاز باء ١٤، بلدية تانه لبيت، مقاطعة تانه تري، هانوي.

خلفية عامة

٥- يفيد المصدر بأن هؤلاء الأشخاص أوقفوا، وهم محتجزون، بسبب أنشطتهم بصفقتهم صحفيين ومدونين على شبكة الإنترنت، وهو ما يتعارض مع الحقوق الأساسية المنصوص عليها في دستور فييت نام مثل الحق في المشاركة في الشؤون العامة وحرية التعبير والفكر والدين وتكوين الجمعيات.

٦- ويفيد المصدر بأن الكثير من الأشخاص المذكورين أعلاه أوقفوا واحتجزوا فيما يبدو بسبب محاولاتهم حضور محاكمة الدكتور تسو هوي ها فو الذي نشر مقالات على شبكة الإنترنت بشأن حقوق الإنسان وحرية الدين في فييت نام، ومحاولاتهم إعداد تقارير عن هذه المحاكمة.

٧- وكان كل واحد من المحتجزين الستة عشر ناشطاً في المجال السياسي في فييت نام. وتناول بعضهم مسائل مرتبطة مباشرة بالنظام السياسي، مثل الديمقراطية المتعددة الأحزاب^(١)؛

(١) السيد أنطوني تشو مانه سون؛ والسيد أنطوني داو فان دونغ؛ والسيد بيتر تران هيو دوك؛ والسيد فو آنه بينه تران؛ والسيد جون دو بابتيس هوانغ فونغ.

ونزاهة الانتخابات^(٢)؛ وفساد المسؤولين^(٣)؛ والعلاقات الصينية الفيتنامية^(٤)؛ واعتقال مواطنين فييتناميين ومحاكمتهم لأسباب سياسية^(٥)، مثل محاكمة الدكتور تسو هوي ها فو. وعلاوة على ذلك، عمل حلّ الأشخاص المدّعى أنهم ضحايا نشطاء ومنظمين مجتمعين، من أجل حماية حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية^(٦)، بما في ذلك قضايا واسعة مثل معارضة الإجهاض^(٧)؛ واستخراج البوكسيت^(٨)؛ والضرائب المجحفة^(٩)؛ والاستيلاء على الأراضي^(١٠)؛ والدفاع عن حقوق العمال^(١١)؛ والوصول إلى التعليم^(١٢)؛ وسوء معاملة الأطفال^(١٣)؛ ومساعدة المعوقين والأيتام وضحايا الكوارث الطبيعية^(١٤) وعدوى فيروس نقص المناعة البشرية^(١٥)؛ والتبرع بالدم^(١٦).

-
- (٢) السيد أنطوني تشو مانه سون؛ والسيد أنطوني داو فان دونغ؛ والسيد بيتر تران هيو دوك؛ والسيد هونغ أنه نونغ.
- (٣) السيدة ماري تا فونغ تان؛ والسيد فو أنه بينه تران؛ والسيد جون دو بابتيس هوانغ فونغ.
- (٤) السيد جون دو بابتيس نغوين فان أوي؛ والسيد أنطوني تشو مانه سون؛ والسيد بيتر تران هيو دوك (الموقع السادس على العريضة)؛ والسيد هونغ أنه نونغ؛ والسيد بول تران مينه نجات؛ والسيد فو أنه بينه تران.
- (٥) السيد فرانسيس كزافيي دانغ سوان ديو؛ والسيد بيتر هو دوك هوا؛ والسيد جون دو بابتيس نغوين فان أوي؛ والسيد أنطوني داو فان دونغ؛ والسيد بيتر تران هيو دوك؛ والسيد باولوس لي فان سون؛ والسيد جون دو بابتيس فان دويت؛ والسيد بول هو فان أوانه؛ والسيد جون تاي فان دونغ؛ والسيدة ماري تا فونغ تان.
- (٦) السيد جون دو بابتيس نغوين فان أوي؛ والسيد باولوس لي فان سون؛ والسيد بول هو فان أوانه؛ والسيد فو أنه بينه تران؛
- (٧) السيد فرانسيس كزافيي دانغ سوان ديو؛ والسيد بيتر هو دوك هوا؛ والسيد أنطوني تشو مانه سون؛ والسيد أنطوني داو فان دونغ؛ والسيد بيتر تران هيو دوك؛ والسيد باولوس لي فان سون؛ والسيد بيتر نغوين دينه كوونغ؛ والسيد جون دو بابتيس هوانغ فونغ.
- (٨) السيد فرانسيس كزافيي دانغ سوان ديو؛ والسيد بيتر هو دوك هوا؛ والسيد جون دو بابتيس نغوين فان أوي؛ والسيد أنطوني داو فان دونغ؛ والسيد بيتر تران هيو دوك؛ والسيد باولوس لي فان سون؛ والسيد هونغ أنه نونغ؛ والسيد بول تران مينه نجات.
- (٩) السيدة ماري تا فونغ تان.
- (١٠) السيدة ماري تا فونغ تان؛ والسيد بيتر نغوين دينه كوونغ.
- (١١) السيد بول هو فان أوانه.
- (١٢) السيد فرانسيس كزافيي دانغ سوان ديو؛ والسيد بيتر هو دوك هوا؛ والسيد باولوس لي فان سون.
- (١٣) السيدة ماري تا فونغ تان.
- (١٤) السيد فرانسيس كزافيي دانغ سوان ديو؛ والسيد بيتر هو دوك هوا؛ والسيد أنطوني تشو مانه سون؛ والسيد أنطوني داو فان دونغ؛ والسيد جون دو بابتيس هوانغ فونغ.
- (١٥) السيد باولوس لي فان سون.

- ٨- وكان العديد من الضحايا المزعومين ينشطون بصفة صحفيين أو مدونين على شبكة الإنترنت أو شاركوا على الأقل في تدريب على التواصل نظمته الصحيفة الإلكترونية "Vietnam Redemptorist News"، وهو موقع إعلامي متخصص في المسائل العقائدية. وعلاوة على ذلك، شاركوا أيضاً في مظاهرات سلمية ووقعوا عرائض أو حاولوا حضور محاكمات أفراد قيل إنهم ملاحقون لأسباب سياسية. وينتمون جميعاً أيضاً إلى جمعيات عقائدية.
- ٩- ومن الأشخاص المذكورين أعلاه خمسة عشر عضواً في كنيسة المخلص الأقدس، أما السيد هونغ أنه نونغ فهو بروتستانتي ممارس شارك في تدريب على العمل الصحفي نظمته الصحيفة الإلكترونية "Vietnam Redemptorist News". واضطلع بضعة منهم بأنشطة عن طريق منشورات أو جمعيات عقائدية أو مثل مجموعة يوحنا بولس الثاني للدفاع عن الحياة (John Paul II Group for Pro-Life).

ظروف اعتقال هؤلاء الأشخاص واحتجازهم

- ١٠- يفيد المصدر بأن جميع هؤلاء الأشخاص أوقفوا من دون أمر توقيف. واحتجز السيد فو أنه بينه تران دون أن توجه إليه تهمة، في حين أودع السيد باولوس لي فان سون والسيدة ماري تا فونغ تان الحبس الاحتياطي لفترة فاقت الحد الأقصى المنصوص عليه في القانون ذي الصلة في فييت نام. وتجز المادة ٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية لجمهورية فييت نام الاشتراكية، إيداع الأشخاص الحبس الاحتياطي بصورة قانونية لمدة أقصاها ستة أيام منذ توقيفهم لأول مرة، أو تسعة أيام في حالات خاصة تحددها المادة ١٨ وهي الحالات التي "ينبغي الحفاظ فيها على أسرار الدولة أو الحفاظ على التقاليد والعادات الوطنية أو التي يجب الحفاظ فيها على أسرار الأطراف المعنية".
- ١١- ويدّعي المصدر بأنه ليس واضحاً ما إذا كان تعريف "الحالات الخاصة" الوارد في المادة ١٨ تعريفاً وافياً، وبأنه لا توجد أي إشارة توحى بأن حالات الضحايا المزعومين تشكل "حالات خاصة". ولذا، يشير المصدر إلى أنه في حال عدم صدور أمر بإيداع الشخص المدعى أنه ضحية الاحتجاز المؤقت أو عدم وجود معلومات أخرى عن صدور أمر باعتجازه، ينبغي التسليم بأنه أودع الحبس الاحتياطي لمدة ستة أيام، وهي المدة القصوى العادية، قبل أن يُحتجز.
- ١٢- وقيل إن بعض الأشخاص تعرضوا للعنف عند توقيفهم. فقد أسقط السيد باولوس لي فان سون من على دراجته النارية ثم ألقي به في سيارة كانت في الانتظار. أما السيد بيتر نغويين سوان أنه فقد اعترض سبيله في الشارع عشية عيد الميلاد ثلاثة ضباط شرطة يرتدون زيّاً مدنياً، وزجّوا به في سيارة أجرة كانت في الانتظار.

(١٦) السيد أنطوني تشو مانه سون؛ والسيد أنطوني داو فان دونغ؛ والسيد بيتر تران هيو دوك؛ والسيد جون دو بابتيسست هوانغ فونغ.

التهمة الجنائية

١٣- أوقف الأشخاص المذكورون أعلاه، على مدى خمسة أشهر، ابتداء من تموز/ يولييه ٢٠١١ قبيل بدء محاكمة الدكتور تسو هوي ها فو. وأُتهم اثنا عشر شخصاً بانتهاك المادة ٧٩ من قانون العقوبات التي تحظر تنفيذ "أنشطة تهدف إلى الإطاحة بحكومة الشعب"، وهم السيد فرانسيس كزافيي دانغ سوان ديو؛ والسيد بيتر هو دو ك هو؛ والسيد جون دو بابتيست نغوين فان أوي؛ والسيد باولوس لي فان سون؛ والسيد هونغ آنه نونغ؛ والسيد جون دو بابتيست فان دوييت؛ والسيد بيتر نغوين سوان آنه؛ والسيد بول هو فان أوانه؛ وجون تاي فان دونغ؛ والسيد بول تران مينه نجات؛ والسيد فو آنه بينه تران؛ والسيد بيتر نغوين دينه كوونج. وأُتهم خمسة أشخاص بانتهاك المادة ٨٨ التي تحظر "الدعاية ضد جمهورية فييت نام الاشتراكية"؛ وهم السيد أنطوني تشو مانه سون؛ والسيد أنطوني داو فان دونغ؛ والسيد بيتر تران هيو دو ك؛ والسيد جون دو بابتيست هوانغ فونغ؛ والسيدة ماري تا فونغ تان؛ وأدين أربعة منهم مؤخراً بهذه الجريمة.

١٤- ويدّعي المصدر بأن أوامر الاحتجاز المؤقت لم تكن متاحة. وأوقف هؤلاء الأشخاص بسبب أنشطتهم السياسية والاجتماعية. ووُجّهت إلى السيد بيتر نغوين سوان آنه؛ والسيد باولوس لي فان سون؛ و بيتر نغوين دينه كوونج تهمة "الانضمام إلى 'حزب فييت تان' المتمرد ومحاولة الإطاحة بحكومة الشعب بموجب المادة ٧٩ من قانون العقوبات.

١٥- وفي ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٢، أدانت محكمة الشعب، في مقاطعة نغهي آن، أربعة أشخاص، هم السيد أنطوني تشو مانه سون؛ والسيد أنطوني داو فان دونغ؛ والسيد بيتر تران هيو دو ك؛ والسيد جون دو بابتيست هوانغ فونغ؛ بتهمة توزيع منشورات تطالب بنظام متعدد الأحزاب؛ وترفض نتائج الانتخابات الوطنية؛ وتروج لحرية التعبير؛ وتعارض الإجهاض والتبرع بالدم، وتدعو إلى مساعدة الأيتام وضحايا الكوارث الطبيعية.

١٦- وأوقف ثمانية أشخاص آخرين، هم فرانسيس كزافيي دانغ سوان ديو؛ والسيد بيتر هو دو ك هو؛ والسيد جون دو بابتيست نغوين فان أوي؛ والسيد هونغ آنه نونغ؛ والسيد جون دو بابتيست فان دوييت؛ والسيد بول هو فان أوانه؛ والسيد جون تاي فان دونغ؛ والسيد بول تران مينه نجات؛ بتهمة انخراطهم المزعوم في حزب فييت تان.

١٧- ولم تتلق السيدة ماري تا فونغ تان إخطاراً رسمياً بالتهمة الموجهة إليها، بيد أن التقارير الإعلامية تشير إلى أنها اعتُقلت بتهمة تشويه سمعة الدولة والتشويش عليها ومعارضتها. وعلاوة على ذلك، كان ينبغي ألا يستمر إيداعها الحبس الاحتياطي بعد يوم ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ من دون اتهامها؛ بيد أنه لم توجه إليها التهم رسمياً إلا في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وكان ينبغي ألا يستمر إيداع السيد باولوس لي فان سون الحبس الاحتياطي بعد يوم ٨ آب/أغسطس ٢٠١١؛ بيد أنه لم توجه إليه التهم إلا في ١١ آب/أغسطس ٢٠١١. وأخيراً، لا تتاح معلومات عن الجرائم المزعومة للسيد فو آنه بينه

تران، إلا أن المصدر يقول إنه بالنظر إلى تشابه مرجعيته مع مرجعية الأشخاص الخمسة عشر الآخرين، وإلى النمط العام الذي يقال إن الدولة تتبعه في عمليات التوقيف، فإن من المرجح أن يكون قد أوقف بسبب أفعال مشابهة.

ظروف الاعتقال والاحتجاز والحصول على خدمات التمثيل القانوني

١٨- في البداية، وُضع جميع الأشخاص الستة عشر المذكورين أعلاه في حبس انفرادي. وإلى جانب ذلك، رُفضت سبعة طلبات للحصول على خدمات التمثيل القانوني، وهي مقدمة من السيد فرانسيس كزافيي دانغ سوان ديو؛ والسيد بيتر هو دو ك هو؛ والسيد جون دو بابتيست نغوين فان أوي؛ والسيد بولوس لي فان سون؛ والسيد جون دو بابتيست فان دوييت؛ والسيد بيتر نغوين سوان أنه؛ والسيد جون تاي فان دونغ.

١٩- ووجهت وزارة الأمن العام رسالة مؤرخة ١٣ آذار/مارس ٢٠١٢ إلى المكتب القانوني تين فييت فا كونغ سو، رفضت فيها طلب المكتب تمثيل هؤلاء الأشخاص على أساس أن القضية لا تزال قيد التحقيق وتشمل تمثلاً بالأمن الوطني. واستشهدت الوزارة بالمادة ٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية التي تجيز تأخير مشاركة محامي الدفاع في قضية تخص "جرائم الإخلال بالأمن الوطني" إلى حين الانتهاء من التحقيق.

٢٠- وحوكم السيد جون دو بابتيست هوانغ فونغ وأدين دون أن يستفيد قط من تمثيل قانوني. وحصل الأشخاص الخمسة عشر الآخرون على خدمات تمثيل قانوني محدودة.

٢١- وتجاهلت السلطات لعدة أشهر جميع الطلبات المقدمة من الأقارب لزيارة هؤلاء الأشخاص في السجن قبل أن ترخص لهم بها في النهاية. وباستثناء السيد فرانسيس كزافيي دانغ سوان ديو، لم يستطع جميع هؤلاء الأشخاص مقابلة أسرهم سوى مرة أو مرتين.

ادعاءات المصدر بشأن الطابع التعسفي المزعوم للاحتجاز المشار إليه أعلاه

٢٢- يشير المصدر إلى أن هؤلاء الأشخاص الستة عشر أوقفوا واحتجزوا بسبب أنشطتهم المتصلة بمجموعة من المسائل السياسية والاجتماعية، وأتهموا بمحاولة الإطاحة بحكومة الشعب (المادة ٧٩ من قانون العقوبات) أو نشر الدعاية المناهضة لفييت نام (المادة ٨٨ من قانون العقوبات). وعلاوة على ذلك، يُزعم أن ١١ شخصاً ارتكبوا جريمة الانضمام إلى حزب فييت تان غير المرخص له. ويذكر المصدر الفريق العامل بأن المجموعة كانت قد أشارت في السابق إلى أن العضوية في حزب فييت تان وحدها لا تبرر احتجاز فرد أو إدانته.

٢٣- وأوقف أحد الضحايا المزعومين، وهو صحفي ومدون معروف، وأتهم بمزاولته أنشطة ترمي إلى تشويه سمعة الدولة والتشويش عليها ومعارضتها. وأوقف أربعة آخرون وأدينوا بتهمة توزيع منشورات تطالب بأمور منها الديمقراطية المتعددة الأحزاب، والانتخابات الحرة والنزيهة، وحرية التعبير. والكثير من المحتجزين صحفيون على شبكة الإنترنت؛ أو

مدونون؛ أو مشاركون في دورات تدريبية بشأن التواصل فيما يتعلق بهذه الأنشطة. وشاركوا في مظاهرات سلمية أو وقعوا عرائض أو حاولوا مراقبة المحاكمات. واضطلعوا بأنشطتهم من خلال منشورات أو جمعيات عقائدية، أو تنظيم مظاهرات بشأن حرية الدين والمعتقد.

٢٤- وبناء عليه، يدّعي المصدر أن توقيفهم واحتجازهم على أساس آرائهم السياسية، وآرائهم بشأن مسائل العدالة الاجتماعية، ومعتقداتهم الدينية، في إطار نمط ثابت من الملاحقة والتمييز ضد هذه المجموعة من الأشخاص الذين يتقاسمون سمات مشتركة، يشكل انتهاكاً للمواد ١٨ و ٩ و ١٠ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواد ٩ و ١٤ و ١٩ (الفقرة ٣) و ١٨ و ٢٥ (أ) و ٢٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٢٥- وعلاوة على ذلك، يشكل هذا الأمر أيضاً انتهاكاً للمادة ٥٣ من دستور فييت نام الذي ينص على أن "للمواطنين حق المشاركة في إدارة الدولة والمجتمع، ومناقشة المسائل العامة للإقليم أو البلد برمته، وتقديم عرائض أو توصيات إلى الموظفين الحكوميين والتصويت في أي استفتاء حكومي"؛ وللمادة ٦٩ التي تنص على أن "للمواطنين الحق في حرية الكلام وحرية الصحافة؛ ولهم الحق في الحصول على المعلومة وفي التجمع وتكوين الجمعيات والتظاهر وفقاً للقانون"؛ وللمادة ٧٠ التي تنص على أن "للمواطنين الحق في حرية المعتقد والدين، والحق في ممارسة الدين أو عدم ممارسته. وكل الديانات متساوية أمام القانون".

٢٦- ويذكر المصدر أن المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية إن كانت تسمح بفرض بعض القيود على حرية الرأي والتعبير، فإن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ذكرت في تعليقها العام رقم ٣٤ أنه لا يجوز أبداً التحجج بالفقرة ٣ من هذه المادة لتبرير كبح أي دعوة إلى إقامة نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب وتحقيق مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان. ولا يمكن إطلاقاً اعتبار معاقبة صحفي لم يفعل شيئاً سوى أنه انتقد الحكومة أو النظام الاجتماعي والسياسي للحكومة تقييداً ضرورياً لحرية التعبير.

٢٧- وهكذا، يرى المصدر أن اعتقال الأشخاص الستة عشر المذكورين أعلاه واحتجازهم هو إجراء تعسفي يندرج ضمن الفئة الثانية من الحالات التي حددها الفريق العامل، بما أن سلب الحرية ناجم عن ممارسة الحقوق أو الحرية التي يكفلها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٢٨- وعلاوة على ذلك، يؤكد المصدر أن هؤلاء الأشخاص أوقفوا دون اطلاعهم على أمر القبض عليهم، وأنهم لم يخطرأ بالتهم الموجهة إليهم إلا بعد اعتقالهم. بموجب أوامر احتجاز مؤقت.

٢٩- وأودع ما لا يقل عن شخصين الحبس الاحتياطي ولم يخطرأ بالتهم الموجهة إليهما إلا بعد انتهاء الأجل القانوني للاحتجاز رهن المحاكمة. فقد أخطر السيد باولوس لي فان سون بالتهم الموجهة إليه بعد مرور يومين على انتهاء الأجل القانوني وأخطرت بها

السيدة ماري تا فونغ تان بعد مرور سبعة أشهر على انتهاء الأجل القانوني. وربما أودع أشخاص آخرون الحبس الاحتياطي لفترة تتجاوز الأجل القانوني الذي تنص عليه المادة ٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية قبل أن توجه إليهم التهم.

٣٠- وهكذا، يضيف المصدر أن توقيف هؤلاء الأفراد واحتجازهم في هذه الظروف يشكل انتهاكاً واضحاً للمادة ٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ والفقرتين ١ و ٢ من المادة ٩ والفقرة ٣(أ) من المادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ والمبدأ ٣ من مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن. ويشير المصدر أيضاً إلى أن غياب أوامر القبض التي تترتب عمليات الاعتقال من الناحية القانونية؛ وكذا التأخر في إخطار المحتجزين بالتهم، أو بالأفعال الإجرامية المزعومة التي تستند إليها هذه التهم، أو عدم إخطارهم بها، هي أفعال تشكل انتهاكاً للمادة ٦ من قانون الإجراءات الجنائية في فيت نام التي تنص على أنه "لا يجوز اعتقال أي شخص بدون قرار من المحكمة، يصدر عن النواب العامين أو يحظى بموافقتهم، ما عدا في الحالات التي يوقف فيها المجرمون في حالة تلبس".

٣١- ووُضع في الحبس الانفرادي السيد فرانسيس كزافيي دانغ سوان ديو؛ والسيد بيتر هو دو ك هوا؛ والسيد جون دو بابتيست نغوين فان أوي؛ والسيد باولوس لي فان سون؛ والسيد جون دو بابتيست فان دوييت؛ والسيد بيتر نغوين سوان أنه؛ والسيد جون تاي فان دونغ. وأدين السيد جون دو بابتيست هوانغ فونغ دون أن يستفيد قط من أي تمثيل قانوني. ولم يسمح لهم بالحصول على المشورة القانونية وفقاً للمادة ٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية التي تجيز تأخير مشاركة محامي الدفاع في قضية ما إلى حين الانتهاء من التحقيق في حال كانت تخص "جرائم الإخلال بالأمن الوطني". وإلى جانب ذلك، لم يستطع الأشخاص التسعة الآخرون الحصول إلا على تمثيل قانوني محدود. ويتمسك المصدر بأن تنفيذ الاعتقالات في مثل هذه الظروف يشكل انتهاكاً واضحاً للمادة ١١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والفقرة ٣(ب) من المادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمبدأين ١٥ و ١٨ من مجموعة المبادئ.

٣٢- وكان على أسر المحتجزين طلب ترخيص لزيارة أقاربهم في السجن طيلة عدة أشهر. وفي بعض الحالات، لم يستطيعوا مقابلة أقاربهم إلا بعد مرور ما بين أربعة وستة أشهر على اعتقالهم لأول مرة. وأجريت هذه الزيارات مرة أو اثنتين رغم طول مدة الاعتقال والاحتجاز. ويدّعي المصدر أن هذه الأوضاع تشكل انتهاكاً للمبدأين ١٥ و ١٩ من مجموعة المبادئ واحتجازاً تعسفياً وفقاً للحالات التي حدّدها الفريق العامل في الفئة الثالثة.

٣٣- ويضيف المصدر أن قدرة هؤلاء الأشخاص كانت محدودة فيما يخص طلب سبل الانتصاف المحلية من السلطات القانونية والإدارية بسبب كثرة القيود المفروضة على حقهم في التمثيل القانوني والدفاع وفي الاتصال بالعالم الخارجي.

٣٤- ويذكر المصدر بأن الفريق العامل أشار في السابق إلى أن اعتقال الأشخاص المنخرطين في حزب فييت تان و/أو الناشطين في مجال العدالة الاجتماعية واحتجازهم بموجب المواد ٧٩ و ٨٧ و ٨٨ من قانون العقوبات، يشكلان احتجازاً تعسفياً. وأشار الفريق العامل أيضاً إلى أن حظر الانضمام إلى حزب فييت تان بموجب القانون ينتهك الحقوق التي تكفلها المادتان ٢٢ و ٢٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٣٥- وأحال الفريق العامل هذه الادعاءات إلى الحكومة وطلب إليها تزويده بمعلومات مفصلة عن الوضع الحالي للأشخاص الستة عشر المذكورين أعلاه وتوضيح الأحكام القانونية التي تبرر مواصلة احتجازهم.

ردّ الحكومة

٣٦- وجهت الحكومة إلى الفريق العامل رسالة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، ردت فيها على ادعاءات المصدر كالآتي:

٣٧- "نظرت الوكالات الفيتنامية المعنية بجدية في المعلومات المتعلقة بكل حالة ويتبين من مراجعتها أن ادعاءات التعسف في سلب الحرية تبدو غير صحيحة ومضللة. وفي هذا السياق، يرجى الاطلاع على ما يلي:

٣٨- "لم يوقف هؤلاء الأشخاص ويحتجزوا ويحاكموا لأنهم كانوا يعملون صحفيين ومدونين أو يحاولون إعداد تقارير عن الشؤون السياسية والاجتماعية والاقتصادية، أو يمارسون حقهم في حرية التعبير والفكر والدين والمعتقد وتكوين الجمعيات، أو يضطربون بأنشطة متصلة بسلسلة من القضايا الاجتماعية، بل اعتقلوا لأنهم انتهكوا القانون.

٣٩- و"كل الإجراءات القانونية المنطبقة على كل فرد، لا سيما فيما يتعلق بظروف التوقيف والإيداع في الحبس الاحتياطي والاعتقال والاحتجاز، والحصول على خدمات التمثيل القانوني، أُخذت على نحو يمثل قوانين ولوائح فييت نام امتثالاً كاملاً وصارماً، ويتوافق مع المعايير والممارسات الدولية.

٤٠- و"حظي هؤلاء الأشخاص خلال توقيفهم وإيداعهم الحبس الاحتياطي واحتجازهم بمعاملة مماثلة ومساوية لمعاملة سائر الجناة، وخالية من التمييز والتعذيب. وهم يتمتعون حالياً بصحة جيدة، وقد استفادوا من الخدمات العادية مثل الزيارات الأسرية المنتظمة وظروف العيش والوجبات الغذائية والرعاية الصحية والترفيه."

٤١- ويشير ردّ الحكومة إلى أن الأشخاص الستة عشر حوكموا في ٤ قضايا مختلفة، ثلاث منها كانت علنية؛ أما القضية الرابعة التي زُعم فيها أن المتهمين "اضطربوا بأنشطة ترمي إلى الإطاحة بحكومة الشعب" فإنها ستُعرض على المحكمة لاحقاً.

٤٢ - واتّهمت الحكومة خمسة أشخاص (السيد أنطوني داو فان دونغ؛ والسيد أنطوني تشو مانه سون؛ والسيد بيتر تران هيو دوك؛ والسيد فو أنه بينه تران؛ والسيدة ماري تا فونغ تان) في ثلاث قضايا، وتمثلت التهمة في "الدعاية ضد جمهورية فييت نام الاشتراكية". بموجب المادة ٨٨ من قانون العقوبات الفيتنامي لعام ٢٠٠٣.

٤٣ - وفيما يتعلق بالسيد أنطوني داو فان دونغ؛ والسيد أنطوني تشو مانه سون؛ والسيد بيتر تران هيو دوك، قالت الحكومة إن "هؤلاء الأشخاص قاموا قبل انتخاب الجمعية الوطنية الثالثة عشرة في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١١، بإعداد منشورات وتخزينها وتوزيعها في إقليم نغهي آن للدعاية ضد السياسات الحكومية والتشويش عليها وتزييفها من أجل التشهير بالحكومة ودعوة الشعب إلى مقاطعة انتخابات الجمعية الوطنية ورفض نتائجها وتحريضه على ذلك".

٤٤ - وجاء في رد حكومة فييت نام أن الشخص الرابع السيد فو أنه بينه تران "... عضو في منظمة "الشباب الوطني" التي تضطلع بأنشطة ترمي إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي ونشر الفوضى بهدف نفس الاستقرار الأمني والإطاحة بالحكومة الشرعية لفيت نام. وألف السيد تران عدداً كبيراً من الأغاني المناهضة لجمهورية فييت نام الاشتراكية وجمعها وحرّرها ونشرها على شبكة الإنترنت. كما شارك السيد تران في توزيع منشورات تلفّق التهم للحكومة وتسببها وتحرض ضدها وتشهّر بها".

٤٥ - وأما المحتجز الخامس، السيدة ماري تا فونغ تان فكانت عضواً في نادي الصحفيين الأحرار. وتشير الحكومة في ردها إلى أن ماري تا فونغ تان: "كُتبت مقالات مناهضة لجمهورية فييت نام الاشتراكية ونشرتها. ودعت خلال تعاونها مع باقي العناصر إلى تنظيم مظاهرات غير مشروعة ونظمتها، وحرّضت على الشغب بهدف زعزعة الاستقرار ونشر الفوضى في المجتمع وبث الكراهية العرقية".

٤٦ - وتتضمن القضية الأخيرة ادعاءات تفيد بأن ١١ شخصاً، وهم السيد بيتر هيو دوك هوا؛ والسيد فرانسيس كزافيي دانغ سوان ديو؛ والسيد جون دو بابتيسنت نغوين فان أوي؛ والسيد باولوس لي فان سون؛ والسيد هونغ أنه نونغ؛ والسيد جون دو بابتيسنت فان دوييت؛ والسيد بيتر نغوين سوان أنه؛ والسيد بول هو فان أوانه؛ والسيد جون تاي فان دونغ؛ والسيد بول تران مينه نحات؛ والسيد بيتر نغوين دينه كوونونغ؛ "اضطلعوا بأنشطة ترمي إلى الإطاحة بحكومة الشعب" كما تشير إلى ذلك المادة ٧٩ من قانون العقوبات الفيتنامي لعام ٢٠٠٣.

٤٧ - وتدّعي الحكومة أن هؤلاء الأشخاص "أعضاء في الجماعة الإرهابية فييت تان". وكثيراً ما شاركوا في أنشطتها وفي الدورات التي تنظمها في الخارج للتدريب على الإطاحة بحكومة فييت نام".

تعليقات المتابعة المقدمة من المصدر

٤٨- أشير في تعليقات المتابعة المقدمة من المصدر في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣، إلى أن محاكمة السيدة ماري تا فونغ تان وناشطين آخرين يكتبون عن انتهاكات حقوق الإنسان والفساد في فييت نام، أجريت في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ واستغرقت بضع ساعات. وأدينَت السيدة تان بتهمة "الدعاية ضد الدولة". بموجب المادة ٨٨ من قانون العقوبات الفيتنامي، وحُكِمَ عليها بالسجن لمدة عشر سنوات ثم بالإقامة الجبرية لمدة خمس سنوات. وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أكّدت محكمة الاستئناف في مدينة هو شي مينه إدانة السيدة تان ورفاقها الناشطين.

٤٩- وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، استؤنفت الأحكام الصادرة ضد السيد أنطوني تشو مانه سون، والسيد أنطوني داو فان دونغ، والسيد بيتر تران هيو دوك، واستغرقت إجراءات الاستئناف أقل من أربع ساعات ولم يحضرها سوى سبعة أقارب. ووُجِّهت تهمة "الدعاية ضد الدولة" إلى هؤلاء الأشخاص أيضاً.

٥٠- وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، عُرض السيد فو آنه بينه تران إلى جانب كاتب أغان آخر على المحكمة بتهمة نشر أغان على شبكة الإنترنت تنتقد السياسات الحكومية، وأدينَا بتهمة "الدعاية ضد الدولة".

٥١- وفي بداية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أُخطِر المحتجزون الأحد عشر الآخرون، وهم السيد بيتر هو دوك هوا؛ والسيد فرانسيس كزافيي دانغ سوان ديو؛ والسيد جون دو بابتيسست نغوين فان أوي؛ والسيد باولوس لي فان سون؛ والسيد هونغ آنه نونغ؛ والسيد جون دو بابتيسست فان دوييت؛ والسيد بيتر نغوين سوان آنه؛ والسيد بول هو فان أوانه؛ والسيد جون تاي فان دونغ؛ والسيد بول تران مينه نحات؛ والسيد بيتر نغوين دينه كوونونغ، بالتهمة الموجهة إليهم. بما في ذلك الجريمة الخطيرة المتمثلة في "الاضطلاع بأنشطة ترمي إلى الإطاحة بالحكومة". بموجب المادة ٧٩ من قانون العقوبات الفيتنامي.

تعليقات المصدر على رد الحكومة

٥٢- يعلّق المصدر على ردّ الحكومة المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ ويؤكد موقفه السابق إزاء احتجاز الأفراد المذكورين أعلاه.

٥٣- ويشير المصدر إلى أن حكومة فييت نام تستشهد بالقانون المحلي لتجريم ممارسة الحق في حرية التعبير والحق في حرية تكوين الجمعيات وغيرهما من الحقوق الأساسية ما يشكل انتهاكاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي. ويدّعي المصدر أن هؤلاء الأفراد أوقفوا واحتجزوا بسبب انتمائهم إلى حزب مناصر للديمقراطية، حزب فييت تان، وانخراطهم في أنشطته، وليس بسبب أي أنشطة إجرامية. وإضافة إلى ذلك، كل الأفراد المحتجزين هم أعضاء في منظمات عقائدية احتجزوا أثناء محاكمة الدكتور تسو هوي ها فو، الناشط في مجال حقوق الإنسان.

تطورات أخرى

٥٤- بالنظر إلى الطابع الخطير لمواصلة توقيف الأفراد المذكورين أعلاه واحتجازهم، وإلى الشواغل المتعلقة بسلامتهم وصحتهم ورفاههم، وجّه أربعة مكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة^(١٧) في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ نداء عاجلاً موحداً إلى حكومة فييت نام بشأن هؤلاء الأشخاص الأربعة عشر، وهم: السادة بيتر هو دو ك هوا، وفرانسيس كزافيي دانغ سوان ديو، وبولوس لي فان سون، وجون دو بابتيس فان دوييت، وجون دو بابتيس نغوين فان أوي، وبول هو فان أوانه، وبيتر نغوين دينه كوونغ، وبيتر نغوين سوان آنه، وجون تاي فان دونغ، وبول تران مينه نجات، و هونغ آنه نونغ، ونغوين دانغ فينه فوك، ونغوين دانغ مينه، ودانغ نغوك مينه.

٥٥- وردت الحكومة على النداء العاجل وكرّرت الموقف الذي اتخذته في ردّها السابق على الادعاءات التي أثارها المصدر والذي ورد في رسالتها الموجهة إلى الفريق العامل في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وتحيل الحكومة إلى ادعاءات المجموعة وتشير إلى ما يلي: "فيما عدا تفاصيل البيانات الشخصية وأوصاف التهم الموجهة لكل فرد، تعدّ الوقائع غير مكتملة وغير دقيقة ولا تعكس بالكامل انتهاكات هؤلاء الأشخاص للقانون".

المناقشة

٥٦- في البداية، يودّ الفريق العامل الإشارة إلى أنه على غرار عدة آراء سابقة بشأن فييت نام، بما في ذلك الآراء ٢٧/٢٠١٢، و٢٤/٢٠١١، و١/٢٠٠٣، و١٣/٢٠٠٧، و١/٢٠٠٩، أدين الأشخاص الستة عشر موضوع هذا الرأي أو حكم عليهم بموجب مادتين خاصتين من قانون العقوبات الفيتنامي هما المادتان ٧٩ و٨٨. وتشير المادة ٧٩ إلى مسألة الاضطلاع بأنشطة ترمي إلى الإطاحة بحكومة الشعب وبأنشطة تشمل إنشاء منظمات بغرض الإطاحة بحكومة الشعب أو الانضمام إليها. ويعاقب الأشخاص الذين يضطلعون بهذه الأنشطة بالسجن لمدة تتراوح بين ١٢ و ٢٠ سنة أو بالسجن مدى الحياة أو بالإعدام. وبعض الأفعال يعاقب عليها بالسجن ما بين خمس سنوات وخمس عشرة سنة. وتشير المادة ٨٨ إلى جريمة الدعاية ضد الدولة، ويعاقب مرتكب الأفعال التالية بالسجن لمدة تتراوح بين ثلاث سنوات واثنين عشرة سنة: (أ) الدعاية ضد الحكومة و/أو التشويش عليها و/أو التشهير بها؛ و(ب) شنّ حرب نفسية ونشر أخبار ملفقة بهدف بث الفتنة بين الناس؛ و(ج) إعداد وثائق و/أو منتجات ثقافية مناهضة في مضمونها للدولة و/أو تخزينها و/أو نشرها.

٥٧- ويلاحظ الفريق العامل وجود قواسم مشتركة في حالة هؤلاء الأفراد.

(١٧) الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي؛ والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير؛ والمقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات؛ والمقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان.

- ٥٨ - وجميع الأفراد موضوع هذا الرأي هم ناشطون في مجال حقوق الإنسان (كما هو حال المحتجزين السابقين الذين اعتمد الفريق العامل آراء بشأنهم).
- ٥٩ - وفي هذه الحالة، ينتمي جميع المحتجزين إلى منظمات عقائدية وطوائف دينية.
- ٦٠ - ثالثاً، أوقف جميع المحتجزين أثناء محاكمة الناشط في مجال حقوق الإنسان، الدكتور تسو هوي ها فو.
- ٦١ - وينصّ موقف حكومة فييت نام على أن الأشخاص المعنيين أوقفوا واحتجزوا وحوكموا وأدينوا لا لأنهم مارسوا حقهم في حرية التعبير والرأي وتكوين الجمعيات بل لأنهم انتهكوا القانون الفييتنامي ذي الصلة. بيد أنه يتبين من خلال قراءة ردّ الحكومة أن احتجاز جميع هؤلاء الأشخاص مردّه ممارسة هذه الحقوق لسبب بسيط هو أن القانون الجنائي يعتبر هذه الحقوق جرائم ضد الحكومة والدولة.
- ٦٢ - وانتهاك التشريع الوطني كما تشير إليه الحكومة لا يبرر في حد ذاته الاحتجاز. ووفقاً لما أشار إليه الفريق العامل في آرائه السابقة المتعلقة بقييت نام، شدّد على ما يلي:
- ٦٣ - "يجب على الفريق العامل، وفقاً لولايته أن يكفل اتساق القانون الوطني مع الأحكام الدولية ذات الصلة الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو في الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة التي انضمت إليها الدولة المعنية. وبناء عليه، فحتى إذا كان الاحتجاز متفقاً مع التشريعات الوطنية، يجب على الفريق العامل أن يكفل اتساقه أيضاً مع أحكام القانون الدولي ذات الصلة".
- ٦٤ - ويكرّر الفريق العامل أيضاً استنتاجه السابق الذي يفيد بأن أحكام القانون الجنائي العامة التي تجرم "استغلال الحريات والحقوق الديمقراطية في الإساءة بمصالح الدولة"، لا تتفق في جوهرها مع أي من الحقوق والحريات التي يكفلها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية اللذان تعد فييت نام طرفاً فيهما.
- ٦٥ - ويشير الفريق العامل أيضاً إلى التقرير الذي أعده في أعقاب زيارته الرسمية إلى فييت نام في عام ١٩٩٤، وأشار فيه إلى أن صيغة بعض الجرائم الجنائية كانت "مبهمة إلى درجة أنها يمكن أن تؤدي لا إلى معاقبة الأشخاص الذين استخدموا العنف لأغراض سياسية فحسب، وإنما أيضاً إلى معاقبة أشخاص لم يفعلوا سوى ممارسة حقهم المشروع في حرية الرأي أو التعبير" (E/CN.4/1995/31/Add.4، الفقرة ٥٨).
- ٦٦ - ولا تدعي الحكومة في ردّها أن أيّاً من المحتجزين قام بأي عمل أو أعمال عنف ولا هي تقدم أدلة على قيام أي منهم بذلك. وبسبب عدم توافر أي معلومات عن اضطلاع الموقعين على العريضة بأنشطة عنيفة، يذكر الفريق العامل أن الأحكام الجنائية التي أدت إلى اتهم المحكمة الأفراد الستة عشر ثم إلى إدانتها إياهم لا يمكن اعتبارها متوافقة مع الأحكام ذات الصلة الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية

والسياسية. ويذكر الفريق العامل بأن اعتناق الآراء والتعبير عنها، بما في ذلك تلك التي لا تتوافق مع السياسة الحكومية الرسمية، أمران مكفولان بموجب المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٦٧- وهناك أيضاً تضارب في تصريحات الحكومة بشأن طبيعة نضال المحتجزين وموقفهم المنتقد للحكومة. فمن جهة، تصف الحكومة المنظمة التي يعد المحتجزون أعضاء فيها أو تربطهم بها علاقة بأنها منظمة "إرهابية" (بالحديث عن فييت تان). ويفيد المصدر بأن التهمة الرئيسية الواردة في أمر الاتهام الذي وجهه مكتب رئيس النيابة هانوي في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ إلى ١١ من المحتجزين ناشئة من العضوية والأنشطة المزعومة لمنظمة فييت تان، وهي أنشطة تشمل تعلّم أساليب "غير عنيفة" من النضال من أجل تعزيز الديمقراطية في فييت نام؛ ومن ارتباطهم بفروع لهذه المنظمة خارج الولايات المتحدة، بما فيها فروع تايلند والفلبين والولايات المتحدة الأمريكية. لذا فإن الاحتجاز والمحاکمات الموجهة وعقوبات السجن لمدة طويلة أمور لا تتناسب مع الادعاءات الموجهة ضد المحتجزين.

٦٨- ويعتقد الفريق العامل أن هذه النتيجة سببها الغموض والعمومية المفرطة في صياغة وتطبيق الأحكام المتعلقة بالجرائم الجنائية، لا سيما المادتين ٧٩ و٨٨. وجميع الآراء السابقة التي قدمها الفريق بشأن فييت نام تشير إلى هذا الأمر.

٦٩- وعلى مستوى إجرائي أيضاً، لم تحترم معايير المحاكمة العادلة. فلم تدم المحاكمات سوى بضع ساعات ولم يتسنّ فيها الاتصال بانتظام وبقدر كافٍ بالحامين وبأفراد الأسرة. ويتجلى أحد الأمثلة في توقيف واحتجاز أحد المحامين، وهو السيد لي كوك كوان، الذي كان أيضاً موضوع نداء عاجل وجهه مكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة (انظر الفقرة ٥٤) وكذلك موضوع رأي صادر عن الفريق العامل في إطار إجراءاته العادية.

الرأي

٧٠- في ضوء ما تقدم، يدلي الفريق العامل بالرأي التالي:

٧١- يعد سلب حرية كل من فرانسيس كزافيي دانغ سوان ديو، وبيتر هو دو ك هو، وجون دو بابتيسست نغوين فان أوي، وأنطوني تشو مانه سون، وأنطوني داو فان دونغ، وبيتر تران هيو دو ك، وبولوس لي فان سون، وهونغ أنه نونغ، وجون دو بابتيسست فان دويست، وبيتر نغوين سوان أنه، وبول هو فان أوانه، وجون تاي فان دونغ، وبول تران مينه نهات، وماري تا فونغ تان، وفو أنه بينه تران، وبيتر نغوين دينه كوونج، إجراء مخالفاً للمواد ٩ و١٠ و١١ و١٨ و١٩ و٢١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وللمواد ٩ و١٤ و١٨ و١٩ و٢٥ (أ) و٢٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية اللذين تعد فييت نام طرفاً فيهما، ويندرج سلب الحرية هذا في الفئة الثانية والثالثة والخامسة من الفئات المنطبقة لدى النظر في القضايا المعروضة على الفريق العامل.

٧٢- وبناء على هذا الرأي الصادر يطلب الفريق العامل إلى الحكومة اتخاذ التدابير اللازمة لتصحيح هذا الوضع، بما في ذلك أن تطلق فوراً سراح الأشخاص المذكورين أعلاه، وتقدم إليهم تعويضاً كافياً وفقاً للفقرة ٥ من المادة ٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٧٣- ويوجه الفريق العامل انتباه الحكومة إلى التزاماتها بصفتها دولة طرفاً في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بمواءمة قوانينها مع القانون الدولي، لا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان.

[اعتمد في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٣]